

نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها

عبد الحميد زعباط

أستاذ محاضر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر

RESUME

L'objectif de cet article est de suivre les différentes étapes de l'évolution des théories du commerce extérieur et de montrer leur limites, ainsi que leur incapacité à expliquer le mouvement des échanges internationaux qui est soumis à des mutations profondes, rapides, complexes et permanents , prenant des formes diverses.

Ces théories semble reposer dans leur ensemble sur des hypothèses irréalistes et simplistes.

ملخص

يسعى هذا المقال إلى تتبع تطور نظريات التجارة الدولية وتبيان محدوديتها وعدم قدرتها على استيعاب وتفسير التبادل الدولي الذي يتطور باستمرار ويأخذ أشكالا ومظاهر جديدة فاقت سرعة تغيرها وتعقدتها إichاءات ومضامين النظريات الاقتصادية التي تنطلق في عمومها بالاعتماد على فرضيات إما أنها غير واقعية ومبالغة في التبسيط أو أنها تصلح لتفسير ظاهرة أو واقع معين دون غيره.

إن التنامي المستمر للمبادلات الدولية بين مختلف الدول والانفتاح المستمر للاقتصاديات العالمية بما فيها الاقتصاديات النامية على الخارج يجعل من الأهمية بمكان إيجاد تفسير لهذه التدفقات التي عرفت وتعرف تغيرات كبيرة سواء على مستوى الأطراف المتبادلة أو على مستوى طبيعة السلع المتبادلة ، وفي واقع الأمر فإنها كانت موضوع بحث من طرف الكثير من المفكرين والباحثين فابن خلدون في مقدمته يرجع اختلاف الأسعار بين الدول إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال المكوس والمغارم المفروضة على الحدود ، وإلى اختلاف خصوبة الأراضي بين الدول مما ينعكس في اختلاف النفقات ومن ثم في اختلاف الأسعار(1).

أما التجاريون فقد شجعوا تدخل الدولة في التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات والحد من الواردات، أما الطبيعيون فقد شجعوا التجارة الحرة وبذلك كانت رؤيتهم هي البداية الفعلية للتوجه الليبرالي، أما آدم سميث فقد بنى نظريته على اختلاف نفقات الإنتاج (تعتمد على العمل) بحيث يتخصص كل بلد في إنتاج وتصدير السلعة التي يتمكن فيها بميزة مطلقة ويستورد السلعة التي له فيها نقیصة مطلقة .

I. نظرية التكاليف النسبية

لقد ميز ريكاردو بين التبادل الداخلي والتبادل بين الأمم فإذا كان التبادل الداخلي للسلع يتم على غرار سميث وفقا للتكاليف المطلقة فإن التبادل الدولي يعتمد تفسيره على أساس اختلاف التكاليف النسبية مما يعطي مفهوم الأمة دورا مهما باعتبار أن الأمم منفصلة عن بعضها

ومتميزة فيما بينها بقدرات إنتاجها أي بدوال إنتاجها ومن ثم بتكاليف إنتاجها ومن ثم بإنتاجياتها، ويرتكز هذا التحليل على جملة من الفرضيات من أهمها(2):

- المنافسة التامة في أساق السلع و أسواق عوامل الإنتاج.
- عدم حركية رؤوس الأموال على الصعيد الدولي.
- ثبات الغلة (تكلفة الوحدة الواحدة لا تتغير).
- يتم الإنتاج بمعاملات ثابتة أي عدم إمكانية الإحلال بين العوامل.

وهكذا فلا مناص من تخصيص البلدان النامية في إنتاج تلك المنتجات التي لها فيها نقيصة نسبية أقل وهي المنتجات التي لا تتطلب تكنولوجيا متطورة وتتميز بعمالة كثيفة ضعيفة التأجير وبخسة الثمن في حين أنها تستورد من البلدان الصناعية تلك المنتجات التي يتطلب إنتاجها بدا عاملة عالية التأهيل وتتقاضى أجورا مرتفعة وتكنولوجيا متطورة .

والنتيجة المنطقية لهذه النظرية أن كل الأطراف المتبادلة تحقق نفعا ولا يمكن لأي منها أن يخسر طالما أن معدل التبادل العالمي يقع بين معدلي التبادل الداخليين ، وكلما اقترب معدل التبادل الداخلي لبلد عن معدل التبادل الخارجي يزداد كسبه وعلى العكس كلما اقترب منه كلما قل الكسب المحقق من التجارة الخارجية.

أما المدرسة الماركسية(3) فقد تبنت نظرية التكاليف النسبية الريكاردية، وقد حاولت طرحها في إطار تحليل ماركسي وهو ما أوصلها إلى الاستنتاج بوجود قسمة عمل دولية تعمل لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية بحكم تمتعها بمزايا الإنتاجية المرتفعة وتخصيصها في

ومتميزة فيما بينها بقدرات إنتاجها أي بدوال إنتاجها ومن ثم بتكاليف إنتاجها ومن ثم بإنتاجياتها، ويرتكز هذا التحليل على جملة من الفرضيات من أهمها(2):

- المنافسة التامة في أساق السلع و أسواق عوامل الإنتاج.
- عدم حركية رؤوس الأموال على الصعيد الدولي.
- ثبات الغلة (تكلفة الوحدة الواحدة لا تتغير).
- يتم الإنتاج بمعاملات ثابتة أي عدم إمكانية الإحلال بين العوامل.

وهكذا فلا مناص من تخصيص البلدان النامية في إنتاج تلك المنتجات التي لها فيها نقیصة نسبية أقل وهي المنتجات التي لا تتطلب تكنولوجيا متطورة وتتميز بعمالة كثيفة ضعيفة التأجير وبخسة الثمن في حين أنها تستورد من البلدان الصناعية تلك المنتجات التي يتطلب إنتاجها مدا عامله عالية التأهيل وتتقاضى أجورا مرتفعة وتكنولوجيا متطورة .

والنتيجة المنطقية لهذه النظرية أن كل الأطراف المتبادلة تحقق نفعا ولا يمكن لأي منها أن يخسر طالما أن معدل التبادل العالمي يقع بين معدلي التبادل الداخليين ، وكلما اقترب معدل التبادل الداخلي لبلد عن معدل التبادل الخارجي يزداد كسبه وعلى العكس كلما اقترب منه كلما قل الكسب المحقق من التجارة الخارجية.

أما المدرسة الماركسية(3) فقد تبنت نظرية التكاليف النسبية الريكاردية، وقد حاولت طرحها في إطار تحليل ماركسي وهو ما أوصلها إلى الاستنتاج بوجود قسمة عمل دولية تعمل لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية بحكم تمتعها بمزايا الإنتاجية المرتفعة وتخصصها في

- التخصص يرتبط بندرة ووفرة عوامل الإنتاج يمكن فهمها اعتمادا على أسعارها النسبية قبل التبادل.
- شروط الإنتاج متماثلة أي أن الدول المتبادلة ذات مستوى تكنولوجي متجانس.
- يتم الإنتاج بعوامل قابلة للإحلال.
- عاملا الإنتاج رأس المال ورأس المال متحركان تماما على صعيد الأمة وغير متحركين تماما فيما بين الأمم.
- من مصلحة كل بلد التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يتطلب صنعها كمية أكبر نسبيا من عامل أو عوامل يتمتع فيها بميزة نسبية، ويستورد السلع التي يتطلب صنعها عامل أو عدة عوامل يتمتع فيها بنقيصة نسبية.
- ويمكن الحكم على وفرة أو ندرة العوامل بالنظر إلى أسعارها النسبية قبل التبادل فالعامل الوفير يكن ثمنه منخفضا والعامل النادر يكون ثمنه مرتفعا.
- وتتفق نظرية هيكشر أولان مع النظرية الريكاردية في كون شروط التبادل هو تمكن كل بلد من عرض منتجاته بسعر أدنى.
- إن تخصص كل بلد في إنتاج المنتجات التي يتطلب إنتاجها كمية وفيرة من العامل الوفير يؤدي إلى زيادة الطلب عليه ومن ثم ارتفاع سعره وانخفاض الطلب على العامل النادر ومن ثم انخفاض سعره مما يؤدي من جهة إلى تقليل الفرق بين سعريهما المطلقين ولكن أيضا إلى تقليص أسعارهما النسبية بين البلدين المتبادلين.

تمائل دوال الإنتاج أو عدم انعكاس كثافة العوامل تعني أن طرق الإنتاج هي نفسها بالنسبة لجميع الدول وتبقى كذلك مع مرور الزمن وتغير أوضاعها الاقتصادية ومستوى تقدمها وهذا لا يتفق مع الواقع العملي إذ أن نفس المنتج يمكن إنتاجه في بلد وفير العمالة بعمالة كثيفة كما يمكن إنتاجه في بلد ذو وفرة رأسمالية برأس مال كثيف، والحال هذه فإن الأسعار النسبية للمنتجات لا تتفق بالضرورة مع الأسعار النسبية للعوامل مما يؤدي إلى بطلان مقولة التساوي الدولي لجزاءات العوامل.

والنتيجة المنطقية لكل ماسبق أن نظريتي ريكاردو وهيكشر أولان اللتان لا تفرقان بين الدول المتقدمة والدول النامية قد تصلحان لتفسير التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية ولكنها لا تصلح لتفسير المبادلات التجارية بين الدول المتقدمة ذات الوفرة النسبية المتشابهة والمنتجات المتشابهة فيما بينها.

وهكذا فن نظريتي ريكاردو و HOS تشتركان في اعتبار عاملي الإنتاج متحركين داخل الأمة وغير متحركين تماماً ما بين الأمم وهو ما يسمح باعتبار الأمم أعوان اقتصادية منفصلة عن بعضها، وتفرقان حول المتغيرات المفسرة للتخصص الدولي حيث يتحدد باختلاف تقنيات الإنتاج بين الدول بالنسبة لريكاردو وباختلاف المخصصات النسبية لعوامل الإنتاج بالنسبة لنظرية HOS .

أما النظرية الماركسية فإنها لم تستطع أن تشق لنفسها مسلكاً مميزاً وخصوصاً بها لتفسير التجارة الخارجية و قبلت على العموم بنظرية التكاليف المقارنة لريكاردو لكن مع البقاء في إطار التحليل الماركسي،

ومع ذلك فقد كان هناك شبه قبول عام لنظرية لتبادل اللامتكافئ التي تبين بأن التبادل الدولي يكون دائما لصالح الأقوى أي لصالح البلدان المتقدمة وعلى حساب الدول النامية وهو ما يقود إلى قبول أطروحة تدهور معدلات تبادل المنتجات المصدرة من قبل الدول النامية وهي أهم نتيجة أبعدتها عن الطرح الكلاسيكي .

III. النظريات الحديثة

لقد بنيت نظريتا ريكاردو و HOS على فرضيتي المنافسة التامة وثبات الغلة، وهما فرضيتان غير واقعتين إذ ينبغي التخلي عنهما:

أولا: لصالح فرضية المنافسة الناقصة بما تشمله من منافسة احتكارية واحتكار القلة للشراء خاصة أن القطاعات الصناعية التي تعد المصدر الأهم للتجارة الدولية تعالج في دراسات الاقتصاد الصناعي كاحتكارات قلة.

وثانيا: لصالح إمكانية استغلال وفورات الحجم (تناقص التكاليف) الذي تحققه الشركات المبدعة ذات التكنولوجيا الرائدة، إذ يمكنها احتكار إنتاج تشكيلة معينة لمنتج معين مبتعدة كثيرا عن فرضية المنافسة التامة.

كما أن نظريتي التكلفة النسبية لريكاردو والوفرة النسبية للعوامل لـ HOS مبنيتان على منطق الاختلاف بين الأمم، مما يعني أن أية دولة لا يمكنها أن تكون مصدرة ومستوردة في نفس الوقت لنفس التشكيلة من المنتجات، وعليه فهي لا تفسر لنا ذلك الجزء الهام من المبادلات الذي يتم

بين الدول المتقدمة التي تتشابه اقتصادياتها من حيث مخصصات العوامل وتتقارب مستويات تقدمها، كما تتشابه المنتجات التي هي محل تجارتها البينية والتي تعرف باسم التجارة داخل الصناعة أو داخل الفرع** والتي تسمى أيضا المبادلات المتقاطعة " Les échanges croisées "، هذه المبادلات تقل بين البلدان المتقدمة والبلدان السائرة في طريق النمو، وهو ما تؤكد إحصائيات الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة وكذا كل الدراسات القياسية المتعلقة بالموضوع.

كما أن هذه النظريات لا تفسر المبادلات التي تتم بين فروع الشركات المتعددة الجنسية، بل أنها لا تأخذ في الجسبان حتى وجود هذه الشركات.

كل ذلك أدى إلى بروز نظريات حديثة، ارتكز معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف وتقع في جانب العرض، وبعضها الآخر اعتمد نهجا مخالفا قابعا في جانب الطلب.

أولا: المدخل المرتكز على جانب الطلب

ويتعلق الأمر بنظرية الطلب التمثيلي لـ Linder وفيها فرق بين التجارة في المنتجات الأولية والتي يرى أن تفسيرها نجده في نظرية HOS، وبين التجارة في المنتجات الصناعية التي يرد أسبابها إلى تشابه مستويات الطلب في البلدان المتقدمة وتقارب مستويات الدخل الفردية، ومادامت الدول المتقدمة هي التي تتمتع بدخول مرتفعة فإن طلبها يتحول نحو السلع المعقدة التركيب ومن ثم تتكثف تجارتها البينية.

ثانيا: المدخل المرتكز على جانب العرض

تعددت المداخل القابعة في جانب العرض والمعتمدة من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع، نوجزها فيما يلي:

- نظرية Michael Posner : لقد طور Posner سنة 1961 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية وذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث والتطوير على صعيد الشركات إلى المجال الدولي، ذلك أن احتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين ومن قبل مستهلكين موجودين في الخارج يؤدي إلى تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إصدار منتج منافس، ومحدد التجارة هنا يعتمد من جهة على الفجوة التكنولوجية "L'écart technologique" (الاختلافات التكنولوجية أو اختلاف دوال الإنتاج وهو مبدأ ريكاردي) ومن جهة ثانية هو امتداد لأطروحة Chumpeter في كتابه Théorie du développement 1934 الذي يحلل الدور المحدد للتكنولوجيا في ديناميكية الرأسمالية بتعديل فروض نظرية هيكشر أولان

وقد ترتب عن هذا التصور إدخال الكثير من حقائق الاقتصاد العالمي، مثل نشاط الشركات المتعددة الجنسية، الدول النامية ومشاكل النمو والتنمية في التحليل الاقتصادي للتجارة الدولية. فالاهتمام لم يعد منصبا فقط على المخصصات العاملة النسبية للدول، وإنما تم توسيع مصادر اختلاف المزايا النسبية إلى المزايا المكتسبة، فالبلدان ذات السبق التكنولوجي لها ميزة إنتاج المنتجات الجديدة التي تتميز بكثافة في

البحث، والتي تضمن لها احتكارا مؤقتا في الإنتاج والتصدير؛ والبلدان التي تتسم بالتأخر التكنولوجي تخصص في إنتاج المنتجات التي تتطلب تقنيات عادية ومبتذلة وتصدرها للمجموعة الأولى من البلدان.

- نموذج دورة حياة المنتج

في 1966 جاءت نظرية دورة حياة المنتج ل Raymond Vernon مثرية طرح Posner أخذا في الحسبان استراتيجيات الشركات التي تصاحب التغيرات التكنولوجية على طول فترة الحياة الاقتصادية للمنتج، وحسبه فإن الشركات الأمريكية في بداية الأمر تنتج منتجا جديدا بكميات قليلة وبتكاليف مرتفعة (خاصة الأجور)، وتباع في الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار مرتفعة لذوي الدخل المرتفعة، وتكون مرونة الطلب عليها ضعيفة بالنسبة للمنتج وللصناعة.

وعند بداية نمطية المنتج تنخفض تكلفته بفعل وفورات الحجم، فينخفض سعر البيع ويصدر المنتج إلى المستهلكين الأجانب.

وفي مرحلة ثالثة يظهر منافسون أجانب مما يؤدي بالشركات الأمريكية إلى نقل ميدان إنتاجها إلى البلدان الصناعية، وعندما تصبح التكنولوجيا مستقرة ومعروفة جيدا ويصبح المنتج نمطيا فهذا يعني اتصافه بخصائص سلع هيكشر- أولان (تماثل دوال الإنتاج، اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم، استبعاد ظاهرة انعكاس كثافة عوامل الإنتاج المستخدمة، سيادة المنافسة في أسواق السلع).

وفي مرحلة أخيرة، يتم تراجع الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية والطلب المتبقي يتم إشباعه بالاستيراد من فروع شركاتها الموجودة في الخارج، فالمنتج يتقدم وتبرز منتجات جديدة منافسة ويحدث انتقال جديد لإنتاجه ليتموضع في البلدان النامية.

إن أطروحة Vernon على غرار أطروحة Posner تجعل من التقدم التكنولوجي مصدرا للميزات النسبية ولتبادل المنتجات التي تنتمي إلى أجيال تكنولوجية متباينة، وتوضح سلوك الشركات المتعددة الجنسية إزاء الأسواق الدولية، وتوحي بإمكانية تصنيع البلدان النامية من خلال انتقال الأنشطة المتقدمة إليها، ولكنها في نفس الوقت لا تترك أي بصيص من الأمل لهذه الدول لتلتحق بركب الدول المتقدمة، باعتبار أنها تخصص في السلع المبتذلة دون أن يكون لها أي حظ في إنتاج وتصدير السلع الرائدة.

- نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة Neo-factor proportion theory

وهي نظرية تعتمد على تعميق منطق الاختلاف وتذهب أبعد من نظرية HOS، إذ أن عوامل الإنتاج لا تنحصر في عاملين أو ثلاثة وأي عامل منها لا يتسم بالتجانس، ويجب الأخذ في الحسبان الاختلافات الموجودة داخل العامل الواحد، أي التمييز بين عوامل فرعية لكل عامل، وبناء على ذلك فإن الدول تتميز عن بعضها على أسس عاملية أعقد مما تحدثت عنه نظرية HOS.

- نظرية الميزة النسبية المقارنة (6)

تتقل هذه النظرية التحليل من فرضية التبادل بين بلدين لمنتجين يستخدم في إنتاجهما عاملين إلى واقع يتعدد فيه الشركاء، ومن ثم نصبح أمام تسلسل للميزات النسبية الوطنية، فمن أجل سلعة ما تكون للبلد A ميزة نسبية مع البلد أو المنطقة B ويصدر إليه أو إليها المنتج؛ ونقيصة نسبية مع البلد أو المنطقة C ويستورد منه أو منها المنتج؛ والمبادلات هنا تأخذ اتجاهها وحيدا بمعنى أن هذه النظرية لا تفسر إلا جزءا ضئيلا من المبادلات ولا تعطينا تفسيراً للمبادلات المتقاطعة.

IV. النظرية الجديدة

كان من نتيجة تعدد التفسيرات بروز منحيين:

1) المنحى الأول حاول المزاوجة بين النماذج المرتكزة على تمايز المنتجات والنماذج المرتكزة على وفورات الحجم (7) بما يسمح بتفسير وجود مبادلات بلد ما (صادراته ووارداته) على صعيد الفرع الإنتاجي، إذ أنه يصدر ويستورد نفس المنتج الذي يتسم بالتمايز سواء على أساس عمودي متعلق بنفس الجودة، أو على أساس أفقي متعلق بجودة مختلفة؛ وهكذا فإن البحوث والاطروحات الحالية تميز بين 3 أنواع من المبادلات التجارية:

- المبادلات التجارية التقليدية وتعني تخصص بلد في اتجاه وحيد أي عدم وجود التخصص داخل الفرع الإنتاجي وتكون قيمة مؤشر $B.Balassa = 1$.

- التجارة المتقاطعة في منتجات متشابهة.

- التجارة المتقاطعة في منتجات متميزة عموديا.

وتعد المنافسة الاحتكارية في مجال المنتجات الصناعية المتشابهة (لكنها متميزة عن بعضها) من القوى الخالقة للتجارة الخارجية، لكن يشترط هنا الوجود المسبق لسوق داخلي للسلعة المعنية، بما يسمح للشركات المحلية المنتجة اكتساب التجربة والاستفادة من وفورات الحجم ومن ثم الوصول إلى الأسواق الخارجية للبلدان ذات الطلب المشابه.

(2) المنحى الثاني ويرتكز على السياسات التجارية أو الصناعية (8) وهو تحليل يعتمد على المنافسة الناقصة وعلى التدخل القوي للدولة أي على مبدأ الحمائية، بهدف تحسين وضعية الشركات الوطنية إزاء منافسيها حيث تسمح لها الوصول إلى أسواق ماكان بإمكانها دخولها دون دعم حكومي، وحسب مقال لـ J.Brander et B.Spencer فإن هذا الدعم يسمح باستقطاع جزء من أرباح الشركة الأجنبية لصالح الشركة المحلية التي تصبح تحتل دور الشركة القائدة محققة توازن من نوع Stackelberg

الخاتمة

لقد عرفت نظريات التجارة الخارجية- مع مرور الوقت- تطورا مستمرا، ينم عن عدم قدرتها على الوصول إلى إعطاء تفسير شامل جامع مانع لأسباب المبادلات الدولية بمختلف أنواعها. فنظريتا ريكاردو و HOS جعلتا من مبدأ الاختلاف سببا في قيام التبادل الدولي واعتمدت على فرضيات غير واقعية، وهو ما جعلها تتوصل إلى أن هذا التبادل يفيد جميع

الأطراف بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي، ولم تشذ النظرية الماركسية سوى في النتائج المترتبة عن التبادل، حيث ترى أنه تبادل لامتكافئ تستأثر فيه الدول المتقدمة بالمكاسب على حساب الدول المتخلفة.

كما أن هذه النظريات لا تستطيع تفسير مبادلات السلع المتشابهة بين الدول المتقدمة، ولا تراعي خصوصية الدول النامية، وتتجاهل مسألة الشركات المتعددة الجنسية.

وقد سعت النظريات التي أتت بعدها، الحديثة منها والجديدة، إلى تجاوز تلك النقائص باستبدال فرضية المناقصة التامة بفرضية المناقصة الناقصة وفرضية ثبات غلة الحجم بفرضية تغير غلة الحجم وإن اختلفت مناهجها والنتائج المترتبة عن كل منها، إلا أن أخذها مجتمعة يمكنها جزئياً تفسير المبادلات الدولية، دون التمكن من إعطاء تفسير مقنع للمستجدات الدولية يأخذ في الحسبان وضعيات ومصالح البلدان النامية.

المراجع والهوامش

- 1- مقدمة ابن خلدون، مطبعة لجان البيان العربي، الطبعة الأولى 1957 ص: 918
- 2- D.Ricardo, Principes de l'économie politique et de l'impôt, Flammarion, Paris, 1977, à partir de p : 11
- 3- انظر في ذلك:
- François seurot : Le commerce est-ouest, Editions Economica, Paris 1987 p : 99
- 4- انظر على الخصوص:

- A.Samir :L'impérialisme et le développement inégal, Editions de Minuit, Paris, 1976
- A.Samir : L'échange inégal et de la valeur,Anthropos-Idep,Paris 1973
- E.Arghiri : : L'échange inégal, Maspéro, Paris 1978
- * تعرف تكلفة الفرصة مفهوم آخر للنفقات النسبية أو التكلفة الحدية للإحلال بأنها الكمية من سلعة معينة الواجب التخلي عنها لتوفير المواد اللازمة والكافية لإنتاج وحدة إضافية من سلعة أخرى.
- 5- قارن على الخصوص:
- أحمد الصفتي، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة نهضة الشروق 1977
- R. Sandretto : Le commerce international, Armond colin, Paris 1991
- ** التخصص الذي عرفته نظريتي ريكاردو و HOS للتجارة الدولية هو تخصص في اتجاه واحد بالنسبة لمنتج معين، والمبادلات التي تتم بين القطاعات وداخل القطاعات ولكنها بين الفروع، أما النظرة الجديدة فهي تركز على التخصص داخل الفرع الواحد، وقد قدم الباحثون عدة مؤشرات لقياس المبادلات داخل الفرع منها:
- 6- قارن:
- Alain Samuelson : Economie internationale , OPU, Alger 1993 p :106
- René Sandrello, Le commerce international, Armand Colin, Paris 1991,p :105
- 7-Michel Rainelli ,Le Commerce mondial, Cahiers français n :299 novembre-Décembre 2000 p :7
- 8-Ibid p :8